

الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي



١٠٥٢٦١١٠٤٣١٨

قسم الأحوال الشخصية

كلية الدراسات الإسلامية بجامعة محمدية مكسر

17/05/2022

—
Lcug
Smt. Alumni

٢٠٢٢ م / ١٤٤٣ هـ

R/0031/AH5/2200
DAR
a'



FAKULTAS AGAMA ISLAM
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

Jl. Sultan Alauddin No. 259, Menara Iqra Lt. IV Telp. (0411) 866972 Fax 865 588 Makassar 90221



PENGESAHAN SKRIPSI

Skripsi saudara Darmawati, NIM. 105 26 11043 18 yang berjudul "**Hukum-Hukum yang Berlaku ketika Nampaknya Aib setelah Pernikahan dalam Perspektif Fiqih Islam**" telah diujikan pada hari Senin, 18 Sya'ban 1443 H/ 21 Maret 2022 M. dihadapan Tim Penguji dan dinyatakan telah dapat diterima dan disahkan sebagai salah satu syarat untuk memperoleh Gelar Sarjana Hukum pada Fakultas Agama Islam Universitas Muhammadiyah Makassar.

23 Sya'ban 1443 H.
Makassar,
26 Maret 2022 M.

Dewan Penguji :

Ketua : Dr. M. Ilham Muchtar, Lc., M.A.

Sekretaris : Dr. Andi Satrianingsih, Lc., M. Th.I.

Penguji :

1. Nur Asia Hamzah, Lc., M.A.

2. St. Risnawati Basri, Lc., M. Th.I.

3. Nur Asia Hamzah, Lc., M.A.

4. Ahmad Muntazar, Lc., S.H., M. Ag.

(.....)

(.....)

(.....)

(.....)

(.....)

(.....)

(.....)

Disahkan Oleh :

FAI Unismuh Makassar,

Dr. Amirin Mawardi, S. Ag., M. Si.

NBM-NP74/234



FAKULTAS AGAMA ISLAM

UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

Kantor: Jl. Sultan Alauddin No.259 Gedung Iqra lt. IV telp. (0411) 851914 Makassar 90222



الباحثة

د. درمواوي

١٠٥٢٦١١٠٤٣١٨



FAKULTAS AGAMA ISLAM
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

Kantor: Jl. Sultan Alauddin No.259 Gedung Iqra Lt. IV telp. (0411) 851914 Makassar 90222

PERNYATAAN KEASLIAN

Mahasiswa yang bertanda tangan di bawah ini:

Nama : Darmawati

NIM : 105261104318

Program Studi : Ahwal Syakhshiyah

Fakultas : Agama Islam

Menyatakan dengan sesungguhnya dan penuh kesadaran bahwa skripsi ini benar adalah karya penulis sendiri. Jika kemudian hari terbukti bahwa skripsi ini merupakan duplikat, tiruan, plagiat, dibuat seluruh atau sebagiannya oleh orang lain, maka skripsi dan gelar **kesarjanaan** yang di peroleh karenanya batal demi hukum.

Makassar, 13 Sya'ban 1443 H
17 Maret 2022 M

Penulis

Darmawati
105261104318

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

الكافرون. والصلوة والسلام على نبينا المصطفى وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان
إلى يوم الدين.

قال الله تعالى : {فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ} وقال رسوله
الكرم : {لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ} ، أَحْمَدَ اللَّهُ تَعَالَى حَمْدًا كَثِيرًا مَبَارَكًا مَلِيًّا
السماءات والأرض على ما أَكْرَمَنِي بِهِ مِنْ اِتِّهَامِ هَذِهِ الْدِرْسَةِ الَّتِي أَرْجُو أَنْ تَنالَ رَضَاهُ
أَمَا بَعْدَ .

فهذا البحث المتواضع كتبته يعون الله تبارك وتعالي، تحت عنوان "الأحكام الناشئة
من دراسة الأحكام الناشئة من دراسة الأحكام الناشئة من دراسة الأحكام الناشئة من دراسة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي وقد اجتهدت في كتابة هذا البحث

جمع الكتب المتعلقة بعنوانه، ومع ذلك لم تكن هذا البحث كاملا، قد يوجد في البحث
النقصان والأخطاء، فأرجو من القراء النقد والإقتراحات.

في هذه المناسبة العالية أقدم شكرًا جزيلاً وعظيم التقدير بعد شكر الله سبحانه وتعالى،
إلى أبي العزيز وأمي الحبيبة الذان قد بذل جهدهما في تربيتي تربية حسنة وعلمانية،
وأدبي، وشعري، كذلك في دفع كل دراستي حتى أستطع أن أنهى بالإطمئنان، فأسأل

لهم الجنة الفردوس. وجميع عائلتي على حسن قيامهم وتشجيعهم فجزاهم الله خيرا. ثم أتوجه بجزيل شكري وعظيم الامتنان إلى من يساهم ويشارك ويساعد في إكمال الدراسة وإنما هذا البحث، وأخص بالذكر:

١. رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور أمبو أسي حفظه الله تعالى، ونوابه الذين قد بذلو جهودهم واهتمامهم بالجامعة حتى أتمكن من إكمال دراستي فيها براحة واطمئنان.
٢. الدكتور محمد طيب حوري حفظه الله تعالى الذي قد بذل كل جهده لنصر الدعوة إلى الله، وخاصة اهتمامه ومساعدته وتربيته واعطاه الملحقة الدراسية إلى حتى أتمكن من الدراسة في معهد البر وهو تجسس مؤسسة مسلمي آسيا الخيرية والدراسة في الجامعة.
٣. عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة محمدية مكسر الأستاذ الفاضل مواردي فيوانجي ونوابه الذين قد أسندوا الإدارة والحكمة.
٤. مدير معهد البر جامعة محمدية مكسر فضيلة الأستاذ لقمان عبد الصمد الذي قد أعطاني الفرصة الدراسية ورباني خلال دراستي في المعهد.
٥. رئيس قسم الأحوال الشخصية، الأستاذ الفاضل والرحيم والكرم حسن جهانس الذي قد يشجعنا كثيرا في كتابة هذا البحث ويكون أبا لنا حتى لا ننسوا في إكمال هذه الكتابة، وأحسن الإدارة والخدمة في القسم للطلبة عامة وهي خاصة حتى تيسرت من إتمام الدراسة.

٦. الأستاذة آسيا هنزة والأستاذ أحمد متظر، المشرفان الرحيمان والكريمان، والذان قد قاما بتجيئي في طريقي الكتابة وإصلاح ما في البحث من بداية إلى نهاية كتابته.
٧. جميع الأساتذة والأساتذات في معهد البر المخلصين الفضلاء، فقد اقتبست منهم ما يفيدهني من أفكارهم وأخذت من علومهم حتى أخرج من الجامعة.
٨. رئيس المكتبة قسم الأحوال الشخصية وأعضاء الذين قد أحصوا المعاملة مع الزائرين ويسروا لهم الإعارة حتى أتمكن من الحصول على الكتب التي أحتاج إليها في إعداد البحث.
٩. الموظفون الذين قد عملوا على تيسير عمليات التعليم، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الإدارية حيث أجدهم خدمة جيدة التي لا يكاد اللسان يستطيع التعبير عنها.
١٠. الزملاء والأصدقاء الذين عصروني في ميدان الدعوة لستة واحدة، ويشجعوا بعضنا ببعض في مشقة كتابة هذا البحث. وقد نعيش معاً منذ ست سنوات تقريباً في طلب العلم من نفس الجامعة، خاصة لأخواتي الكريمات اللاتي عشت معهن.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا البحث الإسلام والمسلمين وجميع الناس، وأن يزدنا علماً نافعاً وأن يرزقنا الإخلاص في أقوالنا وأعمالنا وأن يجعل ذلك كله في ميزان حسناتنا يوم القيمة.

تجزيد البحث

درماوي. رقم القيد : ٨٠٥٢٦١٠٤٣١٨، الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي (تشرف عليها نور آسيا هزة و أحمد متضر)

هذا البحث يتحدث عن الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي، وهي على مشكلتين (١) ما حكم إخفاء العيوب قبل الزواج في الفقه الإسلامي ، (٢) ما الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي.

هذه المشكلة سلكت الباحثة في كتابة هذا البحث طريقة الدراسة المكتبة بمطالعة الكتب المتعلقة بموضوع هذا البحث، كذلك الأدلة التي المتعلقة بمسائل البحث ثم أطلع عليه إطلاعا عميقا للحصول على نتيجة تامة.

وخلاصة البحث (١) العيب هو آفة تمنع أو تنقص كمال الاستمتاع بين الزوجين.
٢) العيوب التي يردها النكاح، اختلف فقهاء المذاهب في تحديدها، إلا العيوب الصغيرة غير المؤثرة فلا يرد.

الكلمة الأساسية: الحكم، العيب، الزواج، الفقه

ABSTRAK

DARMAWATI NIM: 105261104318 *Hukum-Hukum Yang Berlaku Ketika Nampaknya Aib Setelah Pernikahan Dalam Perspektif Fikih Islam* (Dibimbing oleh Asia Hamzah, dan Ahmad Muntazar)

Penelitian ini membahas tentang bagaimana *Hukum-Hukum Yang Berlaku Ketika Nampaknya Aib Setelah Pernikahan Dalam Perspektif Fikih Islam*. Adapun sub masalah dalam penelitian adalah: 1) Hukum menyembunyikan aib sebelum pernikahan dalam perspektif fikih islam. 2) Hukum-hukum yang berlaku ketika nampaknya aib setelah pernikahan dalam perspektif fikih islam.

Adapun Metode yang digunakan dalam penelitian ini adalah metode penelitian kepustakaan yaitu dengan membaca dan mengkaji buku-buku yang berkaitan dengan pembahasan dalam judul ini. Begitupun dengan mengumpulkan beberapa dalil yang berkaitan dengan judul skripsi ini. Barulah kemudian penulis mempelajari dan membahas lebih dalam untuk mencapai hasil yang maksimal.

Hasil penelitian dapat disimpulkan bahwa; 1) Aib merupakan suatu penyakit yang menghalangi atau mengurangi kebahagiaan yang sempurna diantara pasangan suami istri. 2) Adapun beberapa aib yang dapat ditolak dalam pernikahan, terdapat perbedaan pendapat diantara imam mazhab dalam penetapan batasannya, kecuali aib yang tergolong kecil dan tidak memiliki pengaruh itu dianggap tidak masalah.

Kata Kunci: Hukum, Aib, Pernikahan, Fikih

فهرس الموضوعات

الصفحات	الموضوعات
أ.....	صفحة الموضوع
ب.....	Pengesahan Skripsi
ت.....	Berita Acara Munaqasyah
ث.....	أصلية البحث
ج.....	Pernyataan Keaslian
ح.....	الشكر والتقدير
ذ.....	تجزيد البحث
ر.....	Abstrak
ز.....	فهرس الموضوعات
١.....	الباب الأول: المقدمة
١.....	أ. خلفية البحث
٤.....	ب. مشكلات البحث
٤.....	ج. أهداف البحث
٧.....	د. توضيح معنى الموضوع

٧	هد. فوائد البحث
٧	و. مناهج البحث
٨	١. مصادر البيانات
٨	٢. أساليب جمع البيانات
٨	٣. أسلوب تحليل البيانات
١٠	الباب الثاني: النظرة العامة
١٩	الباب الثالث: حكم إخفاء العيوب قبل الزواج في الفقه الإسلامي
٣٢	الباب الرابع: الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي
٤٢	الباب الخامس: الخاتمة
٤٤	قائمة المصادر والمراجع
٤٨	ترجمة الباحثة

الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

إن الحمد لله نحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ اللَّهُ إِلَيْهِ أَشْهِدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَبِّ اسْرَارِي وَيُسْرِي
أَمْرِي وَاحْلَلْ عَقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُ قَوْلِي، أَمَّا بَعْدُ، خَلَقَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْخَلْقُ، وَ
جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ذَكْرًا وَأُنْثَيْ، وَكَانَتْ نِسَاءُ الْبَشَرِيَّةِ كَذَلِكَ مِنْ زَوْجَيْنِ
ذَكْرٍ وَأُنْثَيْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَإِنَّهَا النَّاسُ اتَّقْوَاهُمْ الَّذِي خَلَقُوهُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً} ^١. ثُمَّ بَعْدَ أَنْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
آدَمَ مِنْ طِينٍ، خَلَقَ مِنْ زَوْجِهِ حَوَّاءَ، ثُمَّ بَدَا التَّنَاسُلُ فِي الْأَرْضِ، وَبَعْدَ أَنْ نَزَّلَ آدَمَ وَ
حَوَّاءَ إِلَى الْأَرْضِ، وَكَانَ التَّنَاسُلُ وَالتَّكَاثُرُ النَّاشِي بِطَرْيَقِ الزَّوْجِ الشَّرِيعِيِّ وَهَذَا
هُوَ السَّبِيلُ الْوَاحِدُ الْمُعْتَبَرُ شَرِعاً لِحَفْظِ النِّسْلِ الْبَشَرِيِّ. ^٢

^١ سورة النساء، الآية: ١

^٢ طلال مشعل، ما هو النكاح، استرجاع: ٤٠٢١/١٠/٢٤ على الرابط

(٢٠٢١/١٠/٢٣، ٠٨:٢٩) (<https://mawdoos.com>)

كان الزواج مشروعًا و متعارفًا عليه منذ عهد آدم عليه السلام. قال الله تعالى:

{وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْواجًا وَ ذُرِّيَّةً}.^٢ والزواج كما عرفنا هو

العلاقة بين الرجل بالمرأة و حل استمتاع المرأة بالرجل لكن الزواج لا يقصد به استمتاع

كل منهما بالأخر بل لتكوين الأسرة صالحة و متحتم سليم.^٣ ومن الزواج أيضًا، يحصل

الارتباط بين الناس و تحصل المودة و التراحم و تسكن الزوج إلى زوجه كذلك الزوجة إلى

زوجها. قال الله تعالى: **{وَمَنْ ءَايَتْهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْواجًا لِتَشْكُنُوا إِلَيْهَا**

وَجَعَلْنَاكُمْ مُوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ}^٤

نشاهد في الحاضر نسمع و نقراً كذلك في وسائل المختلفة أن النكاح قد حدث

في كثير من البلاد ولا تنافي في يومينا الآن أن العلاقة الزوجية فيها المشاكل العديدة وقد

انتشرت في كثير البلاد، وكذلك في بلاد المسلمين وأخطر من ذلك هم يتسللون بذلك

وإحدى منها هو العيب في الزوج نفسه، وعيب العيب هو الذي يسبب أكثر الفراق بين

الزوجين سواء كان العيب ما قبل الزواج، ولا سيما العيب بعد الزواج.

^٢ سورة الرعد، الآية: ٣٨

^٣ وهبة الرحيلي، الفقه الإسلامي و أداته، ج ٧ (الطبعة الثانية؛ دمشق: دار الفكر،

٢٩٥/١٤٠٥ م)، ص

^٤ سورة الروم، الآية: ٢١

نلاحظ أيضاً أن عدد من الزوج أو الزوجة الآن يظهرون عيوب أزواجهم بواسطة

الاجتماعي، حتى يسبب الفراق بين الزوجين وقد ازدادت من سنة إلى سنة. مع أن الله

تعالى أمرنا بالزواج حافظاً للفرج وتنكية للنفس وكلباس بعضنا بعضاً كي يكون الخبرة بيننا

قوية و سكينة مودة ورحمة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«يَا مَغْشِرَ الشُّبَابِ**

مَنْ إِنْسَطَاعَ مِنْكُمْ إِلَيْهَا فَلَمْ يَرْفُقْ، فَإِنَّهُ أَخْضَعُ لِلْهُنْمَ وَأَخْسَنُ لِلْفُرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ

فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ»^١ فلذلك علينا أن نعرف قبل الزواج ليكون معرفة لنا عن

التقيصة ما في جسم زوجنا. ولهذا أيضاً يبعدنا عن المشاكل العديدة التي تتعلق في

الزوجية ما بعد الزواج. وعليها أن تقوم بالنظر قبل الزواج. وقد تشمل هذه المسألة في

بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن

يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: كنت عند النبي صلى الله عليه

وسلم فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصاري، فقال له رسول الله صلى الله

عليه وسلم: <أنظرت إليها؟ قال: لا، قال: فاذهب فانظر إليها، فإن في أعين

^١ محمد بن إسحاق، أبو عبد الله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، باب قول النبي صلى الله عليه

وسلم: من لم يستطع الباءة فليصم، رقم ٥٠٦٠، ج ٧ (الطبعة الأولى؛ دار طوق التجاة، ١٤٢٢هـ)، ص ٣

الأنصار شيئاً > رواه مسلم.^٧ فمن هذا الحديث، علمتنا رسول الله أن نقوم بالنظر قبل الزواج، كي يكون علاقة الزوجية القوية، كذلك مودة ورحمة.

من هذه المسألة، تريد الباحثة أن تبحث عن "الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي" كي تفهم الحكم حتى لا يتساهم الناس في هذه الأمور أو المسألة.

ب. مشكلات البحث

- بناء على ما تقدم من خلفية البحث، أخذت الباحثة المشكلات الرئيسية في هذا البحث بالسؤالين التاليين:
١. ما حكم إختفاء العيوب قبل الزواج في الفقه الإسلامي؟
 ٢. ما الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي؟

هذا السؤالان المذان يكونان مدار البحث، وستتكلم الباحثة عنها، وبناء على هذين السؤالين فسترکز الباحثة في كتاب من الكتب عما يتعلق بهذا الموضوع ثم أوردت الباحثة بياناً واضحاً لهذا البحث حتى تستفيد الباحثة، وغيرها.

^٧ إمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري اليسابوري، صحيح المسلم، باب تدب النظر إلى وجه المرأة وكيفها من يزيد تزوجها، رقم ٤٢٤، ج ٢ (الطبعة الأولى؛ دار الحديث: القاهرة، ١٤١٨/١٩٩٧م).

ج. أهداف البحث

الأهداف التي تكون مدار البحث و مترکز الباحثة فيها وهي:

١. معرفة حكم إخفاء العيوب قبل الزواج في الفقه الإسلامي
٢. بيان الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي
٣. توضيح معنى الموضوع

يتحدث هذا البحث عن "الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي" ومساعدته على فهم الموضوع، فستجيئ الباحثة تعريف كل كلمة منه، وهي:

١. الحكم هو المفرد، وجمعه الأحكام (غير المتصدر). والأحكام الفقائية، يمعنى
نصوص تشريعية ترعى الأحوال ريثما يمكن تنفيذ الأحكام الدائمة. وبحكم
شيء، بمقتضاه أتي امتنادا إليه بسببه بحكم منصبه وحكم عمله.^٤ والحكم لغة
وهو القضاء. وأما اصطلاحا هو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالقضاء، أو
التحجير.^٥

^٤ أحمد محنتار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٤ (الطبعة الأولى؛ عالم الكتب،

٢٢٠٨/١٤٢٩م)، ص ٢٠٠٨.

^٥ أبو ثابت محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المعتذر من شرح مختصر الأصول
من علم الأصول، ج ١ (الطبعة الثانية؛ مصر، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص ١٢.

٢. الناشئة في اللغة، هي من الكلمة نشا/نشا عن/نشا في/ نشا من ينشأ، نشأة ونشأة

ونشوء، فهو ناشئ، والمفعول منشأ عنه. نشا الشيء يعني: حدث وبحد

نشأت بينهما صدقة/علاقة تجارية، نشا الصبي يعني شب ونما: نشا فلان نشأة

حسنة ونشأ ناشئ الفتيان مثنا^{١٠}. ومن العلماء أيضاً من قال أن ناشئة ناشئة

الليل هي ساعات الليل التي تبدأ من بعد العشاء إلى المغرب، منذ أن ينشأ الليل،

يعني منذ أن يبدأ الليل، {إن ناشئة الليل} أو: ساعات الليل {أشد وطأة}^{١١}،

أي: من ساعات النهار، والناشئة أيضاً يعنيه: القيام، مثل قوله: أنشأ فلان

يقول، يعني: قام فلان يقول.^{١٢}

٣. الظهور في اللغة: هو من الكلمة ظهر عن يظهر، ظهوراً، فهو ظاهر، والمفعول

مظهور (للمتعدد) ظهر الشيء، يعني بدا واتضح بعد خفاء، وبين وجوده أي

ظهر الحق.^{١٣} وقد جاء يعني الأخرى أن الظهور هي إذا تكلم آظهر ما في قلبه،

^{١٠} أحمد بن ختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٤، ص ٥٣٩١

^{١١} سورة المزمل، الآية: ٦

^{١٢} أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الشعبي، الكشف و البيان في التفسير القرآن، ج ٣ (الطبعة الأولى؛
جدة: دار التفسير، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، ص ٤٩١

^{١٣} أحمد بن ختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٤، ص ١٤٤١

وإذا طلع الهمال ظهر من الخفاء. قال الجوهري: أهل الهمال، واستهل على ما لم

يسم فاعله، ويقال أيضاً: استهل بالبناء للفاعل بمعنى تبيين.^{١٤}

٤. العيوب في اللغة: عيب (مفرد): ح. عيوب (غير المصادر): ومصدره عاب، وأيضاً

معنى وصمة، نقية، شائبة، مذمدة عورة.^{١٥} والعيوب بمعنى نقص ما في الجسم

وهو مواضع العيوب.

٥. النكاح لغة:ضم والجمع، أو عبارة عن الوطء والعقد جمعاً، وفي الشرع هو

عقد التزويج أي عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة، بالوطء واللمسة واللمسة والتقبيل

الضم وغير ذلك، إذا كانت المرأة غير محروم بحسب أو رضاع أو صهر، أو هو

عقد وضعه الشارع ليقيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة، وحل استمتاع المرأة

بالرجل، أي أن ثبت هذا العقد بالنسبة للرجل يقيد الملك الخاص به فلا يحل

لأحد غيره، وأما أثره بالنسبة للمرأة فهو حل الاستمتاع لا الملك الخاص بها.^{١٦}

^{١٤} أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي، شفاء الغليل في بيان الشبه والتحليل ومسالك التعليل،

ج ١ (الطبعة الأولى + بغداد، مطبعة الإرشاد، ٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م)، ص ٢١

^{١٥} د. أحد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٤، ص ١٥٨١

^{١٦} وهبة الزهيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٩، ص ٦٥١٣

هـ. فوائد البحث

١. للمجتمع العامة وخاصة للمجتمع الذين يسكنون في القرية، حتى تكون معرفة

لهم عن الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج بين الزوج والزوجة بحسب ما

في الفقه الإسلامي لكي يكون الزواج مباركاً، سكينة، مودة، ورحمة بين الزوجين

بعد معرفتها، حتى يمداداً عندهما من المشاكل العديدة.

٢. زيادة المعلومات عن الموضوع للطلبة الجامعية، وتقديم المراجع لمزيد أن يتعمق

في هذه القضية.

٣. وخاصة للجامعة، لعل هذا البحث تكون زيادة المعلومات و مفيدة للقارئ حتى

تكون عمل الصالح للباحثة.

و. مناهج البحث

للحصول على البحث العلمي في هذه الرسالة استخدمت الباحثة بتنوعها بكتابها

على منهج دراسة مكتبة بمطالعة الكتب المتعلقة بموضوع هذا البحث. و أما المناهج

المطابقة لتحليل هذا البحث فهي ما يلي:

٤. مصادر البيانات

أخذت الباحثة من الأدلة القرآن الكريم و سنة النبوة الشريفة، و المكتبة بوسائل

القراءة الكتب والمقالات المتعددة في المكتبة، لحصول على المعلومات المتعلقة بهذا

البحث وذالك جمع الحقائق المتعلق بمسائل البحث ثم أطلع عليه إطلاعا عميقا

للحصول على نتيجة تامة.

٤. أساليب جمع البيانات

في هذا المنهج أخذت الباحثة طريقتين، وهما:

الأول: مباشرة أي أخذت الباحثة الحصول من الكتب أو المجلات المختلفة دون

تعديل الأصل.

الثاني: طريقة غير مباشرة أي أخذت الباحثة الفكرة من الأعمال العلمية أو

الكتب العلمية ثم وضعها في تعديل آخر بالإختصار.

٣. أسلوب تحويل البيانات

وفي هذا المنهج، استخدمت الباحثة عدة طرائق في كتابة الرسالة وهي كما يلي:

الأول: الطريقة الاستقرائية وهي طريقة جمع الحقائق بمسائل البحث ثم استنتاج و

استنباط القاعدة العامة، وتستخدم الباحثة هذا المنهج لمعرفة كيف حكم ظهور

العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي.

الثاني: الطريقة الاستدلالية هي طريقة تنظيم المواد بغرض الخاصة أو من الأمور

العامة إلى الأمور الخاصة، أو من اصطلاح الآخر من الكل إلى الجزء.

الباب الثاني

النظرة العامة

جرت عادة العلماء حينما يريدون بيان الكلمة من الكلمات التي استخدمت في الشريعة الإسلامية، مثل الصلاة والزكاة، و الصيام و الحج كذلك الزواج وغيرها، أن يبنوا أول مرة معناها في اللغة العربية. وذلك لأن الشريعة الإسلامية جاءت في بيته، و القرآن الكريم جاء باللغة العربية، و السنة النبوية الشريفة من أقوال النبي صلى الله عليه و سلم جاءت باللفظ العربي لأن الرسول عربي. وكان من الطبيعي أن تستعمل الشريعة الإسلامية و العرب كان يستعملونها قبل وجود الشريعة، وفي كثير من الحالات كان استعمال الشريعة لفظاً عربياً في معنى مختلف عن المعنى الذي كان العرب يستعملونها فيه قبل ورود الإسلام. فلفظ الصلاة مثلاً، قبل مجئ الإسلام كان يستعمل عند العرب معناها "الدعاة" وما جاء الإسلام استعمل في أفعال و أقوال مخصوصة مفتتحة بالتكبير و مختتمة بالتسليم بشروط مخصوصة. فبناء على هذه العادة، ستوضخ الباحثة أولاً معنى عن كل كلمة التي اشتملت فيه الموضوع.

أ. تعريف الأحكام

الحكم هو المفرد، وجمعه الأحكام (غير المصدر). والأحكام انتقالية، يمعنى

نصوص شرعية ترعى الأحوال ريشما يمكن تنفيذ الأحكام الدائمة. وبحكم شيء،

يمقتضاه أي استنادا إليه يحيط به حكم من نفسه و الحكم عمله.^{١٧}

والحكم يعنى الملاطحة وهو المنع أو التحفيظ وحال حكمت عليه يكذا إذا متعنته

من خلافه، وقضى بين الناس قضيت بينهم وقضيات.^{١٨} وفي بيان أصول الفقه يشمل

معنى القضاء ويطلق منه أحد التالي:

أولاً: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، مثل إثبات طلوع القمر، ونفي الظلمة للشمس.

الثاني: الحكم خطاب الله تعالى، مثل {أَقِيمُوا الصَّلَاةَ} ^{١٩} فهو حكم الله، أي هو النص

ال الصادر عن الشارع وهو استعمال الأصوليين.^{٢٠} تعريف الأحكام دون اللغة غایته أنها لم

تنبع بدليل خاص فيه ولا يوجب عدم الاتضاج مطلقاً.^{٢١}

^{١٧} أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، ص ٥٣٩١

^{١٨}

^{١٩} سورة البقرة، الآية: ٤٣

^{٢٠} محمد مصطفى الرجلي، المجزء، أصول الفقه الإسلامي، ج ٢ (الطبعة الثانية)، دار الخير للمطباعة والنشر والتوزيع: دمشق/سوريا، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص ٢٨٥

^{٢١} عضد الدين عند الرحمن الإيحيى، شرح مختصر المتن الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي، ج ٣ (الطبعة الأولى)، دار الكتب العلمية: بيروت/لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)، ص ١٢٠

ب. تعريف العيب

العيوب في اللغة، بمعنى عيب (مفرد): ج عيوب (غير المصدر): ومصدره عاب.

وأيضاً بمعنى وضمة، نقيبة، شائبة، مذمة عورة.^{٢٢} والعيوب بمعنى نقص ما في الجسم

وهو مواضع العيب، ومعناه أيضاً الوضمة والتقبيل والضم، أعياب وعيوب، ورجل عياب

وغيبة أصل الفطرة السليمة^{٢٣}

ج. تعريف النكاح

النكاح في اللغة معناه الضم والجمع، أي عبارة عن الوطء والعقد جميعاً. وفي

الشرع هو عقد التزويج أي عقد يتضمن إباحة الاستمتاع بالمرأة، بالوطء، وال المباشرة

والتبيل الضم وغير ذلك، إذا كانت المرأة غير محروم بحسب أو رضاع أو صهر. أو هو

عقد وضعه الشارع لقييد ملك استمتاع الرجل بالمرأة، وحل استمتاع المرأة بالرجل.^{٢٤} أي

أن أثر هذا العقد بالنسبة للرجل يقيد الملك الخاص به فلا يحل لأحد غيره، وأما أثره

^{٢٢} أحمد بن حنبل عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٤، ص ١٥٨١

^{٢٣} محمد بن مكرم بن علي، أبو الفاضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويقي، لسان العرب،

ج ١٥ (الطبعة الثالثة؛ بيروت: دار صادر، ١٤٤١ھـ)، ص ٢٤

^{٢٤} وهبة الزهيلي، الفقه الإسلامي وأدله، ج ٩، ص ٦٥١٣

بالنسبة للمرأة فهو حل الاستمتاع لا الملك الخاص بها.^{٢٥} قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا

رُسُلاً مِّنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْواجاً وَذِرَّةٌ}^{٢٦}

النكاح في اللغة أيضاً يعني مصدر نكاح، يقال: نكح ينكح الرجل والمرأة

نكاحاً: من باب ضرب، ألم قال ابن فارس وغيره: يطلق على الوطء، وعلى العقد

دون الوطء، ويقال: نكحت المرأة، ونكح فلان امرأة، وجهاها.^{٢٧} قال

تعالى: {فَإِنَّكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ} ^{٢٨}

د. تعريف الفقه الإسلامي

الفقه لغة هو فقه عن يعقوب، فقهها وفقها، فهو فقه، والمعنى مفهومه

(المتعدد). فقه الرجل يعني علم وكان فقيها، فقه الأم يعني فقيها بعد جهل

وادركه بعد تفكير.^{٢٩} والفقه بالكسر يعني: فهم الشيء وفي الاصطلاح، معرفة

الأحكام الشرعية العملية بأدلةها التفصيلية.^{٣٠}

^{٢٥} وهبة الزهيلي، الفقه الإسلامي وأدله، ج ٩، ص ١٥١٣

^{٢٦} سورة الرعد، الآية: ٢٨

^{٢٧} أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ١٧٣١

^{٢٨} سورة النساء، الآية: ٣

^{٢٩} أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ٣، ص ١٧٣٢

^{٣٠} عبد الله بن محمد الصيّار، عبد الله بن محمد المطلق، محمد بن إبراهيم الموسى، الفقه المبشير، ج ١٢ (الطبعة الأولى؛ مدار الوطن للنشر: الرياض/المملكة العربية السعودية، ٤٣٣١٤/١٢٢٠)، ص ٥

ينقسم الفقه على ثلاثة المعانى التالية وهو:

الأول: الفهم مطلقاً سواء كان المفهوم دقيناً أم غيره، وسواء غرضاً للتكلم أم غيره.

ودليله: {فَمَا هُؤلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا} ^{٢٨}

الثاني: الفهم للأشياء الدقيقة فقط، فلا يصح أن نقول: فقهت أن السماء فوقنا وأن

الأرض تحتنا.

الثالث: فهم غرض المتكلم من كلامه، فلا يسمى فهم الصيرفة، ورد هذا القول بما

رد به الثاني، واصطلاحاً هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدتها

التفصيلية. ^{٢٩}

هـ. عقد الزواج

عقد الزواج كغيره من العقود مبناه على إرادة العاقدين على الرضا بموضوع

العقد، ولما كانت الإرادة والرضا من الأمور الخفية التي لا يطلع عليها البشر، لزم

أن يصدر عن كل واحد من العاقدين ما يدل على قبوله بالعقد، وموافقة عليه.

وتسم الألفاظ التي يتم بها العقد وتكون دالة على رضا العاقدين بالعقود عليه:

^{٢٨} سورة النساء، الآية: ٧٨

^{٢٩} أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف النعالي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج ٢ (الطبعة

الأولى؛ دار إحياء التراث العربي؛ بيروت، ١٤١٨هـ) ص ٢٦٦

الأول : الإيجاب، وهو لفظ يصدر من أحد المتعاقدين للتعبير عن إرادته في إقامة العلاقة الروجية، وهو يوحي بأن العاقد ثبت في ذمة ما ألزم نفسه به بقوله.

الثاني: القبول، وهو لفظ يصدر من المتعاقد الآخر للتعبير عن رضاه وموافقته بالعقود عليه.^{٣٣}

و. أركان النكاح

الركن وأحسن و من ترك ركناً من أركان نكاحها أو عمداً فهو آثم ومع هذا لا تصح عبادته أو معاملته لكن لم يأثم في حال الجهل والتسیان وكذلك في أركان النكاح، فإن احتل ركناً من هذه الأركان لم يصبح النكاح.^{٣٤}

واختلف الفقهاء في أركان النكاح إلى أربعة:

الأول: ذهب الحنفية إلى أن ركناً النكاح هو الإيجاب والقبول فقط.

الثاني: وذهب المالكية إلى أن أركانه: ولِي، و محل (زوج و زوجة)، وصيغة.^{٣٥}

^{٣٣} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج ٣ (الطبعة النشر والتوزيع؛ القاهرة، دار التوفيقية للتراث، ١٧٢٣هـ/٢٠١٠م)، ص ١٢٠.

^{٣٤} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التورخي، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٤ (الطبعة الأولى؛ بيت الأفكار الدولية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص ١٤.

^{٣٥} وزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٤١ (الطبعة الثانية؛ الكويت: طبع الوزارة، ١٤٢٧-١٤٠٤هـ)، ص ٢٣٣.

الثالث: وذهب الشافعية إلى أن أركانه خمسة: صيغة، وزوج، وزوجة، وشاهدان،
وولي.

الرابع: وذهب الحنفية إلى أن أركانه ثلاثة: زوجان، والإيجاب، والقبول.^{٢٦}

ز. أحكام النكاح

للنكاح أحكام متعددة ولها حكمها وأعدها وذلك تبعاً للحالة التي
يكون عليها الشخص.^{٢٧} لذلك اختلف العلماء في حكم النكاح وهي:

الأول: النكاح يكون واجباً، في حق الثنائي إلى الجماع الذي يخاف على نفسه
الوقوع في الفاحشة يتركه. لأنه يلزم إعفاف نفسه وصوتها عن الحرام وطريقه
النكاح، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

الثاني: ويكون مستحبأ، في حق من له شهوة يأمن معها الوقوع في الفاحشة.

فهذا يكون الزواج له أولى من التخلّي لتوافق العبادة، وبهذا قال الجمهور، إلا

الشافعى فالتخلّي لتوافق عنته أولى لأن الزواج عنته في حال الاعتدال مباح.

الثالث: ويكون محرماً، في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق، مع عدم
قدرته عليه وتوقيته إليه.

^{٢٦} وزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٤١، ص ٢٣٣

^{٢٧} مصطفى الحسني، مصطفى الحسني، علي الشربجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعى، ج ٤

(الطبعة الرابعة؛ دمشق: دار القلم، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م)، ص ١٧

الرابع: ويكون مكروها، في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالزوجية فاشتعاله بالطاعة من العبادة أو الاشتغال بالعلم أولى.

الخامس: وبياج النكاح، إذا انتفت الدواعي إليه، وانتفت الموانع منه، بأن لا

تتحقق نفسه إليه، لكنه قادر عليه.^{٣٨}

ح. فوائد الزواج

النكاح من الأمور المشروعة الموقعة الفطرة الإنسانية، وهو من بين المرسلين.^{٣٩}

شرع الله الزواج لما فيه من الفوائد العظيمة التي ألهها:
الأول: امثال أمر الله تعالى.

الثاني: اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم واقتداء بخديع المرسلين.

الثالث: كسر الشهوة وغض البصر.

الرابع: تحصين الفرج واعفاف النساء.

^{٣٨} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج ٣، ص ٧٠.

^{٣٩} أسماء بن سعيد الفحيطاني، علي بن عبد العزيز بن أحد الخضري، ظافر بن حسن العمري، فيصل بن محمد الوعلان، صالح بن محمد التجيدان، صالح بن عبد الحرب، صالح بن نايم العمري، عزيز بن فرحان بن محمد الجيلاني العزري، محمد بن بعض آل دواس الشهراوي، عبد الله بن سعد بن عبد العزيز المخارب، موسوعة الاجتماعي في الفقه الإسلامي، ج ٢(الطبعة الأولى)، الرياض/المملكة العربية السعودية: دار الفضيلة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ص ٨٦.

الخامس: عدم ذيوع الفاحشة في المسلمين.^{٤٠}

السادس: تكبير النسل الذي به تم مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم لسائر

الأنبياء والأئم.

السابع: تحصيل الأجر من الجماع في الحلال.

الثامن: حب ما أحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

التاسع: إيجاد الولد الذي ينفع بعد الممات بـ*يدعوه*، *لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ*.

العاشر: الانتفاع بشفاعة الولدان في دخول الجنة.

الحادي عشر: إيجاد الذرية المؤمنة التي تذلت عن ربها المسلمين وتستغفر للمؤمنين.

الثاني عشر: ما في الزواج من سكينة وودة ورحمة بين الزوجين، وغير ذلك

من المنافع التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.^{٤١}

^{٤٠} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج ٣، ص ٦٨.

^{٤١} أبو مالك كمال بن السيد سالم، صحيح فقه السنة، ج ٣، ص ٦٩.

الباب الثالث

أ. حكم إخفاء العيوب قبل الزواج في الفقه الإسلامي

الإسلام هو الدين الذي ينظم حياة الناس من حيث أفعالهم، أو أقوالهم، ومعاملتهم، ولاسيما العبادة في حياتهم، وبالخاصة يتعلّق عن المحکام كل أفعال الناس ومناسباتهم في الشريعة شاهدنا ورأينا هنا محدث في الحاضر أن الزواج يحدث بوسيلة مختلفة، منهم بطريق المحبة وبعضهم بطريق التعارف، ولا ينافي في يومنا هذا أن الزواج بطريقه مثلهما ليس فيهما المشكّلة بل فيه، إذاً كيف الحال النساء أو الرجال الذين يخفون عيوبهم قبل الزواج خوفاً على فتح الزواج عندهم والاستعجاء على استوائهم كذلك في المجتمع.

الزواج هو العلاقة القوية بين الزوجين، ولذا علينا أن نلاحظ جيداً بأزواجنا قبل العقد على المرأة كذلك العكس، فإن كان من أحد هما العيب لا بد أن يظهره حتى لا يخفى بعضهم بعضاً، حتى تكون الوسيلة التي تمنع من عدد المشاكل بعد الزواج.

والآن سنتكلم فيما يتعلق عن حكم إخفاء العيوب قبل النكاح في الفقه الإسلامي، العيب هو آفة تمنع أو تنقص كمال الاستمتاع بين الزوجين.^{٤٦}

^{٤٦} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٤ (الطبعة الأولى)، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٩/٥١٤٣٠)، ص ٢١

١. أقسام العيوب

تنقسم العيوب بين الزوجين إلى ثلاثة أقسام:

أ. عيوب خاصة بالرجل، وهي: الحب، والعنة، والخصاء.

فاحب هو قطع الذكر أو قطع عض التباسل عند الرجل، وهذا بلا شك عيب لأن لا يحصل به الاستئناف، والعنة هي العجز عن الوطء في القبل خاصة، لعدم انتشار الذكارة. وأيضاً يعني عدم القدرة على الإيلاج أو الوطء.^{٤٢} والعرين هو الذي لا يحصل منه الانتشار الذي يتمكن معه من الوطء. فإن بعض الناس ليس عنده شهوة، أو عنده شهوة ضعيفة بحيث إنه لا يحصل منه الانتشار والاتصال. فلا يحصل منه قدرة على الوطء فيكون هذا عيباً. وأما الخصاء هو قطع الخصية.^{٤٣}

^{٤٢} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٤، ص ٢١

^{٤٣} مصطفى الحن، مصطفى البغا، علي الشربجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ج ٤

(الطبعة الرابعة؛ دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م)، ص ١١١

ب. عيوب خاصة بالمرأة، وهي: الرتق، والقرن، والعفل.

فالرتق هو انسداد الفرج بأصل الخلقة أو محل الجماع لدى المرأة بلحام،

فلا يمكن زوجها من الاستمتاع.^{٤٥} ومن الرتق قول الله تعالى {أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ

كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا تَقْعِيدَةً^{٤٦} أي كانت السموات ملتصقة

بالأرض {فَفَتَّقَهَا هُنَاءً}^{٤٧}. وأول القرن هو الشمام في الفرج محل الجماع لدى

بعض، أو انضمام الفرج والتحمام فلا يمكن زوجها أيضا من الاستمتاع.

والعفل هو سائل في الفرج أو المرض يكون أيضا في الفرج، ويعني لذة الوطء

كمال الاستمتاع.^{٤٨}

ج. عيوب مشتركة بين الرجل والمرأة

العيوب التي مشتركة بين الرجل والمرأة هي الجنون، والبرص، والجذام، وسيلان

بول أو غائط، وباسور وناسور، والعumi، والخرس، والطرش، والأمراض

المعدية ونحو ذلك. فإذا وجد في واحد منها فلآخر طلب الفسخ.^{٤٩}

^{٤٧} مصطفى الخن، مصطفى البغا، علي الشربجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعى، ج ٤،

ص ١١١

^{٤٨} سورة الأنبياء، الآية: ٣٠

^{٤٩} سورة الأنبياء، الآية: ٣٠

^{٥٠} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٤، ص ٢١

^{٥١} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٤، ص ٢١

الجنون هو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نجح العقل إلا نادراً. وهو عند أبي يوسف: إن كان حاصلاً في أكثر السنة فمطبق، وما دونها فغير مطبق.^{٥٠} فإذا تبين أن المرأة مجنونة فله أن يطالب بالفسخ، أو الرجل تبين أنه مجنون فلها المطالبة بالفسخ. والبرص هو بياض شديد يiken الجلد، ويذهب بدمويته. ويكون في بعض الناس في يديه أو في وجهه أو في أعضائه، فإن كان خفياً لم يعلن أو ظهر فقد لا يكون عبياً، والآباء النفس تغير من الشيء الذي يخالف خلقة الإنسان، فيكون عبياً بفسخ به.^{٥١} كذلك الجذام وهو علة يحمر منها العضو، ثم يسود، ثم يتقطع ويتناشر، وهو قروح تخرج في الأنف وفي الوجه وتنتشر، ويكون لها رائحة مميتة، ويخشى أيضاً انتقالها، فالجذام من الأمراض الشديدة.^{٥٢} أما بقية العيوب فلا توجب الفسخ.

وزاد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ: أن العقم غريب؛ فإن أهم مقاصد المرأة من النكاح تحصيل الولد، وللمت被迫 أن لا تكون الزوجة كالرجل لفروق؛ لأن له التزوج بأخرى، ويفقيها معه. أما ابن القيم فيرى أن كل عيب ينفر منه الزوج الآخر، ولا

^{٥٠} علي بن محمد بن علي الرين الشريفي الجرجاني، كتاب التعريفات، ج ١ (الطبعة الأولى؛ دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ١٩٨٣/٥١٤٠٣)، ص ٧٩

^{٥١} مصطفى الجن، مصطفى البغا، علي الشربجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ج ٤،

ص ١١١

^{٥٢} مصطفى الجن، مصطفى البغا، علي الشربجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ج ٤،

ص ١١١

يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة والألفة، فإنه يوجب الخيار، وأنه أولى من البيع الذي يحيز للمشتري. الفسخ بكل عيب ينقص قيمة البيع، فمن تدبر مقاصد

الشرع، وعدله، وحكمته، وما اشتمل عليه من المصالح، لم يخفف عليه رجحان هذا القول، وقربه في قواعد الشريعة.^{٢٣}

فالحاصل، أنه إذا وجد أحد الزوجين في الآخر جنونا، أو جرماً، أو يرضاً، بعد الزواج وبعد الدخول ثبت له الخيار في فسخ الزواج، سواء كان هو الآخر مصاباً به، أو لم يكن. لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعافه من نفسه. ومع أن هذا ليس بسبب منها، ولا من أهلها، وإنما حدث أنها حلت أو أصبحت بالحزم بعد ما دخل بها، ولكن النفس تنفر من ذلك.^{٢٤}

٢. أقسام العيوب من حيث الاستمتاع

تنقسم العيوب من حيث الاستمتاع إلى قسمين:

- أ. عيوب جنسية تمنع الاستمتاع كالجب، والعنة، والخصاء في الرجل، والرتق، والقرن، والعلف في المرأة.

^{٢٣} أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التميمي، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، ج ٥، ص ٣٤٢

^{٢٤} مصطفى الحن، مصطفى البغا، علي الشربجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ج ٤،

بـ. عيوب لا تمنع الاستمتاع، ولكنها أمراض منفرة من كمال العشرة، وهي التي لا

يمكن بقاء الزوجية معها إلا بضرورة كالجنون، والأمراض المعدية، والقرح السائلة

وتحو ذلك.^{٥٥}

وهناك عيوب لا تكون ملزمة للفeme، ولكن إذا كان هناك شرط (المسلمون على

شروطهم)، فإذا لم يشترط نفي العيوب ووجدها عجاء أو عوراء، أو وجدت زوجها مثلاً

ضعف البصر يحتاج إلى من يقوده، أو أطرش، والظرش هو تقليل السمع^{٥٦} فإذا وجد

بأحد متهمها طرش، فإن كان هناك شرط قله شرطها، ولا فإنه لا يعد عيوباً، وكذلك قطع

اليد أو الرجل سهام كان حادثاً أو قليلاً، وكذلك إذا قطعت إصبعه، فلا يكون هذا

موجباً للفسخ إلا بشرط، فإذا شرط لا عيب فيها أصلاً من الحقيقة، ثم وجدت مقطوعة

أحد الأصابع بحيث يختل العمل، فله طلب الفسخ لأنه شرط نفي العيوب، وإذا وجد

عيوب كعمى وطرش أو حصم أو خرس أو عور أو شلل على التراخي، يعني سكتت، ولم

ترد الزواج. إلا لو كان تزوجت ومضى عليها سنة أو سنوات فلها خيار إن شاءت

طلب الفراق وإن ترضي تبقى في زواجهها.^{٥٧}

^{٥٥} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التوزي، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٥، ص ٢١

^{٥٦} عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله جرين، شرح أحضر المختصرات، ج ٩ (بدون الطبعة والنشر)،

ص ٦٠

^{٥٧} عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله جرين، شرح أحضر المختصرات، ج ٩، ص ٦٠

٣. إن علم العيب قبل النكاح

هناك عيب قبل النكاح، فإن علمت عيده قبل النكاح فلا خيار لها وإن

جهلت ثبت الخيار وثبوته فرع صحة النكاح. وما هنا يقتضي بطلانه لعدم الكفاءة أي

بخلاف ما لو بان فاسقاً، أو دنياً، أو المزفة مثلاً فلا خيار لها حيث أذنت فيه،

بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير إذنها فإن النكاح باطل أي المجرر ومقتضى هذه العلة أنه

لو مات الزوج وادعى وارثه صغرها حتى لا تؤثر ببطلان العقد صدق.^{٦٨} وفي نسخة لأحنا

صغيرة وهو أصوب على أنه لا يلزم من مباشرته للعقد الفاسد علمه بفساده قيام ما

يأتي في المسفيهة ومحها أن محل ما ذكر أذل لم تتمكنه بعد بلوغها مختاراً^{٦٩}

ويوجه إطلاق الشارع بأن الحاصلة بالرثا لا تستند بالتوبة، وهذا لا يسقط الحد

عنه بالتوبة وإن طالت مدتها، وبكلهن حمل كلام حج على غير الرثا فيكون مقيداً لإطلاق

الشارح، وعليه فالرثاني لا يكون كفء للحقيقة وإن تاب وإن كان يكرر، وعلى هذا فقول

ابن العماد: الرثاني المحسن لا يكون كفء وإن تاب في مفهومه تفصيل. وهو أن غير

^{٦٨} شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، نهاية الحاج إلى شرح المنهج،

ج ٦ (الطبعة الأخيرة؛ دار الفكر؛ بيروت، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)، ص ٢٥٥

^{٦٩} شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي، نهاية الحاج إلى شرح المنهج،

ج ٦، ص ٢٥٥

الرافي إذا تاب ومضت مدة الاستيراء كافى العفيفة، وأن غير المحسن لا يكفى العفيفة وإن تاب كالمحسن.^{٦٠}

لو جاءت امرأة مجهولة النسب إلى الحاكم وطلبت منه أن يزوجها من ذي الخبرة الدينية ونحوها، فهل يوجبها أم لا؟ والجواب عنده أن الظاهر الثاني ل الاحتياط لأمر النكاح فلعلها تنسب إلى ذي الخبرة الدينية باطل والنكاح ينهاط له ومثله البكر.^{٦١} وينبغي أن مثل الزنا اللواط أي الخبرة الدينية أي طرو الرق أي في الزوج حلافاً لحج أي إذا نقصت حرفيته. بخلاف ما إذا ساوت، أو زادت.^{٦٢}

الفقهاء كانوا يعدون الباعور من عيوب النكاح التي لكل واحدة من الزوجين الفسخ بما أنها كانت داء ممتنعاً في الإنسان يحصل به أذية الزوج الصاحب، أما الآن فقد توصلت الخبرة الطبية إلى عملية جراحية لإزالته في مدة يسيرة، فلا يثبت به خيار الفسخ ما دامت إزالته ممكنة في مدة يسيرة عرقاً.^{٦٣}

^{٦٠} شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حزرة شهاب الدين الرملي، نهاية الحاج إلى شرح المنهج، ج ٦، ص ٢٥٦.

^{٦١} شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حزرة شهاب الدين الرملي، نهاية الحاج إلى شرح المنهج، ج ٦، ص ٢٥٦.

^{٦٢} شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حزرة شهاب الدين الرملي، نهاية الحاج إلى شرح المنهاج، ج ٦، ص ٢٥٦.

^{٦٣} عبد الله بن محمد بن سعد آل خين، توصيف الأقضية في الشريعة الإسلامية، ج ١ (الطبعة الأولى؛ بدون الناشر، ٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م) ص ٤٣١.

إظهار أحد الزوجين عن عيوبهما ويظهر الغش، ويخدع به أحد المتعاقدين، وذلك

يكون من البائع عن طريق التدليس، والكتمان. ويكون أيضًا من المشتري كأن يعيّب

السلعة، كي يزهد البائع لها، فيبيعها بخس. قوله (أو غيره) أبي غير المتعاقدين، فالغش

قد يحصل من غير المتعاقدين، كما في النحو: لأن يريد في السلعة من لا يريد شراءها،

وكما يحدث من بعض السمسارة، وأصحاب المصالح في الدعايات الإعلانية الذين

يرغبون الناس في السلع بطرق عديدة مع الكذب والتزوير. قوله (العقد) ليدخل في

ذلك المعاوضات المالية، وغير المالية كعقد النكاح ونحوه. وهو بوسيلة قولية، أو فعلية أن

الغش يكون بالقول كما يكون بالفعل، فالغش بالقول كان يمدح السلعة بما ليس فيها،

أو يدعى أنه أعطي فيها كذا وكذا كذباً. والغش بالفعل كما في التجسس والتسلل.

قوله: (وكتمان وصف غير مرغوب فيه) مثل إخفاء العيوب، والتقصي في خلقة الناس.

يعني لولا وجود الغش في العقد بأنواعه من غش قولي، أو فعلي، أو كتمان وصف غير

مرغوب فيه، لما أقدم المتعاقدان على التعاقد عليه.^{٦٤}

٤. أقوال العلماء في فسخ الزواج بالغيب

اختلف العلماء في الفسخ بالغيب وهو ما يلي:

^{٦٤} أبو عمر دبيان بن محمد الدبيان، المعاملات المالية أصلة ومعاصرة، ج ٥ (الطبعة الثانية)، مكتبة الملك

فهد الوطني، الرياض /المملكة العربية السعودية)، ص ٩٠

أ. فمن العلماء وهو مذهب الظاهري أنه لا فسخ بعيوب. ويقال للزواج: إن

رضيت بها معيبة ولا طلقها، المشكّل إذا كان العيب في الزوج، فقالت المرأة: أنا

لا أريدك، يقولون: تصرّ وتحسّب هذا من البلوى، لماذا؟ قالوا: لأن الآثار الواردة

في الفسخ بالعيوب ضعيفة لا يبني عليها الحكم الشرعي، وقياس النكاح على

البيع غير صحيح، لأن الظاهري لا يرون القیاس فهو عندكم باطل.^{٦٥}

وبناء على هاتين المقدمتين يتنتهي الفسخ بالعيوب، لأن الآثار إذا كانت ضعيفة

والقياس باطل ما عندنا دليل.^{٦٦}

ب. أما جمهور العلماء خالفوهم في هذا، وقالوا: بل العيب مسوغ للفسخ سواء كان

في الزوج أو في الزوجة، وقالوا إن هذه الآثار إذا لم يصح كل واحد منها على

انفراد فإنما بالمجموع تصح.^{٦٧}

ج. قياس العلماء على العيب كالبيع، إذا كان الإنسان اشتري حماراً فوجد فيه عيوباً

فله رده والحمار يركب. فكيف بالمرأة تبقى معه يجد فيها عيوباً، تزوج امرأة فإذا أذن لها

مقطعة وأصابعها مقطعة وصماء وعمياء يكماء كيف هذا؟ نقول: هذا ليس له

^{٦٥} محمد بن صالح العثيمين، فتح ذي الحلال والإكرام بشرح البلوغ المرام، ج: (الطبعة الأولى)، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦/١٤٢٧م)، ص ٥٣١

^{٦٦} محمد بن صالح العثيمين، فتح ذي الحلال والإكرام بشرح البلوغ المرام، ج: ٦، ص ٥٣٦

^{٦٧} محمد بن صالح العثيمين، فتح ذي الحلال والإكرام بشرح البلوغ المرام، ج: ٦، ص ٥٣٢

خيار، ولو وجد الإنسان عيب في حماره قلنا: لك الخيار. ثم نقول العيب مناف

لمقتضى الزوجية.^{٦٨} لأن الله قال: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا

لَتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً}^{٦٩}

د. ومن العلماء أيضاً فاهم يرون أن عيوب النكاح لا توجب فسخاً. وتلك مصيبة

حلت بالمرأة فيحسن أن تصبر، ومن ثم يزيد من حكميّة الإجماع قد ينتقض بخلاف

أصحاب هذا القول، وذلك فيما يثبت خلافهم فيه في مسائل هذا الفصل. ولا يرد

النكاح بالعيوب الصغيرة.^{٧٠}

وكيف تكون المودة مع عيب ينفر منه الإنسان ويؤود إلا يراه في حياته، أين المودة

وأين السكن؟ فلهذا كان إيماء النص والآثار والقياس الصحيح كلها تدل على ثبوت

فسخ النكاح بالعيوب، يبقى النظر هل العيوب معدودة أو محدودة؟ قال بعض العلماء:

إنما معدودة أربعة خمسة عشرة، وقال آخرون: بل هي محدودة، وهذا القول هو

^{٦٨} محمد بن صالح العثيمين، فتح ذي الجلال والإكرام بشرح البلوغ المرام، ج ٦، ص ٥٣٢

^{٦٩} سورة الروم، الآية: ٢١

^{٧٠} أنساً بن سعيد القحطاني، علي بن عبد العزيز بن أحمد الخضرمي، ظافر بن حسن العمري، فيصل بن محمد الوعلان، فهد بن صالح بن محمد التجيبيان، صالح بن عبد الحفيظي، صالح بن ناعم العمري، عزيز بن فرحان بن محمد الحيلاني العنزي، محمد بن معيس آل دواس الشهراوي، عبد الله بن منعد بن عبد العزيز المحارب، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ج ٣، ص ٣١٥

الصحيح.^{٧١} وزاد إمام مالك: لا يصح البيع (وهو قياس على الزواج) إلا بذكر الثمن (وهو إظهار أو ذكر العيب عند الخطبة)، لأن المقصود من النكاح إنما هو الألفة والوصلة. فإن كان قبل البناء رجع العبد لسيده، وقال في هبته، يفسخ نكاحه فيعود له عيده ويزول عيب النكاح لا يجوز وتفى زوجها أنه دفع العبد عوضاً من الصداق يتوقف على رضي المرأة، ولا كذلك الهيئة، لاستقلال العبد فيها، مما يناسب أن يعامل فيه ابن قيس قصده القائد.^{٧٢}

والعيوب التي يفسخ فيها النكاح في العدين، هل يضرب أهل الاختباره. جمهور الفقهاء يقولون على أن العدين إذا ادعى (عليه العنة) فإنه يضرب له أهل الاختباره وبيان حاله فإذا ثبت ما ادعى عليه كان الخيار للمرأة في فسخ النكاح. وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنهم. ومن المسألة أكثر أهل العلم من القائلين بتأجيل العدين يقولون يوجل سنة من وقت ترافعهما عند الحاكم. فإذا ثبتت عنته ثبت لها الخيار ولا يفسخ النكاح إلا بحکم حاكم.^{٧٣}

^{٧١} محمد بن صالح العثيمين، فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، ج ٢، ص ٥٣٢

^{٧٢} أبو العباس أحمد بن يحيى البزاربي، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفرقوق، ج ١

(الطبعة الأولى؛ دار الغرب الإسلامي؛ بيروت/لبنان، ١٤١٠/١٩٩٠م)، ص ٢٥٦

^{٧٣} أسامة بن سعيد القحطاني، علي بن عبد العزير بن أحمد الخضرمي، ظافر بن حسن العمري، فيصل بن محمد الوعلان، فهد بن صالح بن محمد الملحيدان، صالح بن عبيد الحربي، صالح بن ناعم العمري، عزيز بن

وأما في عنده فلا يسقط، ولا خيار إلا بالقول. فالعنين خياره لا يسقط إلا بقول، وصورة ذلك إذا قالت: رضيت به عتبنا، أي رضيت أن يبقى معها ولو كان عتبنا، فيسقط خيارها. وأما الفسخ، فهو فسخ النكاح يعني أنها تطالب بالفسخ، ولا يفسخه إلا الحاكم، فإذا ترافعا إلى الحاكم، وقالت: أريد فسخ النكاح بيننا، فإنه هو الذي يتولى فسخه، وإذا فسخ النكاح قبل الدخول فلا مهر لأن الصداق إنما كان بسبب العقد. وهاهنا تبين أن العقد لا يصح، وأنه لا يقر على تلك الحال، فلا تستحق عليه لا مهر ولا نصف المهر، وأما إذا دخل بها فلأنها تستحق المهر كاملاً بما استحصل من فرجها. ولكن يرجع به على الذي غره أو أوهمه ^{أيضاً} مهلاً مثليمة، سواء الأب أو الأخ أو الواسطة بينهما، يقول: أنت خدعوني، دخلت بها ووجدت بها عيب كذا وكذا وقد أخذت مني المهر كاملاً فأنت الذي خدعني، فيرجع به عليه.^{٧٤}

وبناءً على البيانات السابقة، فالباحثة تحمل على القول الثالث وهو من قياس العلماء على أن العيب كالبيع في حكم إخفاء العيوب قبل الزواج. لأن هذا يعتبر الغش في تدليس النصان الذي يشتمل في جسم أحد المتعاقدين قبل النكاح، والغش هو الحرام.

فرحان بن محمد الحيلاني العترى، محمد بن مع衩 آل دواس الشهراوى، عبد الله بن سعد بن عبد العزىز المحارب، موسوعة الأجماع في الفقه الإسلامي، ج ٣، ص ٣٦

^{٧٤} عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جرير، شرح أخضر المختصرات، ج ٩، ص ٦٠

الباب الرابع

بـ. الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي

كما يبنا سابقاً أن العيوب قبل الزواج قد حدث كثيرة ومنهم يقبلون ويرضون بل منهم أيضاً يردون، ولا سيما لو تخفين عيوبهم قبل الزواج، وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز {هُنَّ لِيَسْ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَسْ لَهُنْ} فكيف يحال الزوجين الذين ظهرت عيوبهما

بعد الزواج، وكيف حكمه، وهل يرحب وجود هذه العيوب بين الزوجين تفسخ الزواج؟ ولذلك سنواصل عما قد بحثنا سابقاً

١. حكم ظهور العيوب في النكاح

أـ. كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصد النكاح فإنه يوجب الخيار لكل منهما كالبرص، والخنز، والجنون، والجرائم، وقرح سائلة، وعيوب في الفرج، واستلاق بول، وسل، وأيدر، وبخر في الفم، وريح منكرة، وشلل في البدن أو

الأعضاء ونحو ذلك.^{٧٦}

بـ. من وجدت زوجها مجبوباً، أو بقي له ما لا يطأ به، أو كان مقطوع الخصية، فلها الفسخ إن شئت، فإن علمت به ورضيت قبل العقد أو بعد الدخول سقط

^{٧٥} سورة البقرة، الآية: ١٨٧

^{٧٦} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التوسيجي، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٥، ص ٢٢

٧٧. الولد.

حقها في الفسخ. وإن باع الزوج عقيماً ثبت الخيار للزوجة، لأنها لها حقاً في

ج. إذا تم الفسخ لأجل أحد هذه العيوب السابقة ونحوها، فإن كان الفسخ قبل

الدخول فلا مهر للمرأة. وإن كان بعد الدخول فلها المهر المسمى في العقد،

ويرجع الزوج لما حدد المهر من عرفة، ولا يصح نكاح حتى مشكل قبل تبيان

أمره.^{٧٨}

هـ. ومن وجدت زوجها عنينا، عجل بحثة ممددة الحكم عليه، فإن وطئ فيها وإلا فلها

الفسخ، وإن رضيت به عنينا قبل الدخول أو يعلمه سقط خارها.^{٧٩}

و. العيوب التي يرد لها النكاح، اختلف فقهاء المذاهب في تحديدها،^{٨٠} إلا العيوب

الصغيرة غير المؤثرة فإن الإجماع نقل على أن النكاح لا يرد بالعيوب الصغيرة.^{٨١}

^{٧٧} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٥، ص ٢٢

^{٧٨} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٥، ص ٢٢

^{٧٩} محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج ٥، ص ٢٢

^{٨٠} اختلاف العلماء في الصفحة التالية

^{٨١} أسماء بن سعيد القحطاني، علي بن عبد العزيز بن أحمد الحضرمي، طافر بن حسن العمري، فيصل بن محمد الوعلان، فهد بن صالح بن محمد التميمي، صالح بن عبيد الحربي، صالح بن ناعم العمري، عزيز بن فرجان بن محمد الجيلاني العمري، محمد بن معنفي آل دواس الشهراوي، عبد الله بن مسعد بن عبد العزيز الحارب، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ج ٣، ص ٢١٣

وهذا كما قال ابن عبد البر في كتابه، أن الفقهاء أجمعوا على أقوال التالية:

١. قال الحنفية: لا يرد الرجل امرأته بأي عيب، وإن فحش، فهو بال الخيار: إن شاء

طلق، وإن شاء أمسك. وللمرأة حق الخيار إذا كان بزوجها أحد العيوب الثلاثة

فقط؛ وهي: الحب، والغنة، والخطب.

٢. قال المالكية: للرجل رم المرأة بالعيوب التالية: الجنون، والجذام، والبرص،

والبخر، وداء الفرج؛ وهو القرن، والرثق، والإفضاء، وعم أن يكون المسلحون

واحداً. وللمرأة أن ترد النكاح بالعيوب التالية في الرجل: الجنون، والجذام، والغنة،

وفي البرص روأيان.

٣. قال الشافعية: للرجل أن يفسخ النكاح إذا وجد بالمرأة العيوب التالية: الجنون،

والجذام، والبرص، والقرن، والرثق. وللمرأة فسخ النكاح إذا وجدت بالرجل

العيوب التالية: الجنون، والجذام، والبرص، والحب، والغنة.

٤. قال الحنابلة: للرجل أن يفسخ النكاح إذا وجد بالمرأة العيوب التالية: الجنون،

والجذام، والبرص، والرثق، وهو انسداد الفرج، والفتق، وهو انحراف ما بين

٦. أسماء بن سعيد القحطاني، علي بن عبد العزيز بن أحمد الخطبي، ظافر بن حسن العمري، فيصل بن محمد الوعلان، فهد بن صالح بن محمد التجдан، صالح بن عبيد الخريبي، صالح بن ناعم العمري، عزيز بن فرجان بن محمد الحيلاني العمري، محمد بن معبيض آل دواس الشهراوي، عبد الله بن سعد بن عبد العزيز الحارب، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ج ٣، ص ٣١٣

الخرجين. وللمرأة فسخ النكاح بالعيوب التالية: الجنون، والجذام والبرص، والجب، والعنة.

وقال الظاهريه: لا يفسخ النكاح بشيء من العيوب سواء بجنون، أو جذام، أو

برص، ولا بعنة، ولا بداء فرج، ولا بشيء من عيوب النكاح.^{٨٣}

٤. موجبات الخيار في النكاح

وموجبات الخيار في النكاح أربعة: العيوب، والإمساك بالصلاق أو بالنفقة والكسوة، والفقد أي فقد الزوج، والعتق للأمة المزروجة. والذي سنتكلم في هذا الموضوع وهو عن العيوب. اختلف العلماء في هذه المسألة في قولين: هل يرد بالعيوب أو لا يرد؟ ولو قلنا إنه يرد، وما حكمه؟، فقيه قولين:

القول الأول: ذهب إمام مالك، والشافعي، وأصحابهما، أن العيوب توجب الخيار في الرد أو الإمساك.

القول الثاني: وقال أهل الظاهر، لا توجب خيار الرد والإمساك، وهو قول عمر بن

عبد العزيز. وسبب اختلافهم شيئاً:

^{٨٢} أنساً بن سعيد التخميسي، علي بن عبد العزيز بن أحمد الحشيري، خافر بن حسن العمري، فيصل بن محمد الوعلان، فهد بن صالح بن محمد التجيدان، صالح بن عبيد الحري، صالح بن ناعم العمري، عزيز بن فرحان بن محمد البيلاني العزري، محمد بن معيض آل دواس الشهراوي، عبد الله بن سعد بن عبد العزيز المخارب، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ج ٣ ص ٣١١

أحد هما: هل قول الصاحب حجة، والآخر: قياس النكاح في ذلك على البيع؟ فأما قول الصاحب الوارد في ذلك فهو ما روى عن عمر بن الخطاب أنه قال: "إعا رجل ترور امرأة وها جنون أو ج Zam أو برص، وفي بعض الروايات أو قرن. فلها صداقها كاملاً، وذلك غرم لزوجها على ولتها". وأماقياس على البيع، فإن القائلين بموجب الخيار للعيب في النكاح، قالوا النكاح في ذلك عيب بالبيع، وقال المخالفون لهم، ليس شبيهها بالبيع الإجماع المسلمين على أن لا يرد النكاح بكل عيب، وي رد به البيع.^{٨٥}

ثانيهما: في الرد بالعيوب، فإذا ختللوا في أي العيوب يرد بها. وفي أنها لا يرد وفي حكم الرد. فالتفق مالك، والشافعي على أن الرد يكون من أربعة عيوب: الجنون، والخدام، والبرص، وداء الفرج الذي يمنع الوطء. إما قرن أو رتق في المرأة أو عورة في الرجل أو خلاء، واختلف أصحاب مالك في أربع: وهو في السود، والقرع، وبخır الفرج، وبخır القم، فقيل ترد بها، وقيل لا ترد. وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: لا ترد المرأة في النكاح إلا بعيدين فقط، القرن والرتق. فاما أحکام الرد فإن القائلين بالرد اتفقوا على أن الزوج إذا علم بالعيوب قبل الدخول طلق ولا شيء عليه.

^{٨٥} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيف، بداية المجهود

و نهاية المقصود، ج ٤، ص ٧٤

٣. إن علم العيب بعد الدخول والمسيس

اختلف الفقهاء في هذه المسألة إلى أقوال التالية:

أ. قال إمام مالك، إن كان ولها الذي زوجها من يظن به لفقيه منها أنه عالم

بالعيب مثل الأب والأخ فهم غالباً يرجحون عليه الزواج بالصدق، وليس يرجع على

المرأة بشيء وإن كان بعيداً رجح الزوج على المرأة بالصدق كله إلا ربع دينار

فقط.^{٨٦}

ب. وقال الشافعي، إن دخل لزمه الصداق كله بالمسيس ولا رجوع له عليها ولا

عليه ولـ.^{٨٧}

وبسبب اختلافهم، تردد تشبيه النكاح بالبيع أو بالنكاح الفاسد الذي وقع فيه

المسيس يعني اتفاقهم على وجوب المهر في الأنكحة الفاسدة بنفس المسيس.^{٨٨} لقوله

صل الله عليه وسلم: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، أخبرنا ابن جرير، عن

سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله -

^{٨٦} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد

وختام المقتضى، ج ٤، ص ٧٤

^{٨٧} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد

وختام المقتضى، ج ٤، ص ٧٤

^{٨٨} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد

وختام المقتضى، ج ٤، ص ٧٤

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <إِنَّمَا امْرَأَةً نَكْحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا فَبِكَاخْهَا بَاطِلٌ، وَهَذَا
الْمَهْرُ إِمَّا أَسْتَحْلَ مِنْهَا>^{٨٩}

فكان موضع الخلاف، تردد هذا الفسخ بين حكم الرد بالعيب في اليموع، وبين

حكم الأنكحة المفسوحة يعني: بعد الدخول، واتفق الذين قالوا بفسخ نكاح العين أنه لا يفسخ حتى يؤجل منه تخلي بيته وبيتها بغير عائق، واختلف أصحاب مالك في العلة التي من أجلها قصر الرد على هذه العيب الأربعة، فقيل: لأن ذلك شرع غير معلم. وقد قيل: لأن ذلك مما يخفى، ومحمل على العيوب على أنها مما لا تخفي، وقد قيل أيضاً: لأنها لا يخاف سرتها إلى الآباء، وعلى هذا التعليل يرد بالسود والقرع، وعلى الأول يرد بكل عيب إذا علم أنه مما يخفى على الزوج.^{٩٠}

٣. العيب الطارئ

إن كان العيب طارئاً، فإن لم تسقط المسمى عند اقتران العيب بالعقد فهاهنا

أولى، وإن أسقطناه ثم فهاهنا أوجه، وإن حدث العيب قبل الدخول سقط وإلا فلا.

^{٨٩} أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، مسن أبي داود، باب في الولي، رقم ٢٠٨٣، ج ٣ (الطبعة الأولى؛ دار الرسالة العالمية، ٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م)، ص ٤٢٥.

^{٩٠} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيف، بداية المجتهد ونهاية المقتضى، ج ٤، ص ٧٤.

^{٩١} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيف، بداية المجتهد ونهاية المقتضى، ج ٤، ص ٧٤.

الفسخ بهذه العيوب على الفور كالردد بالعيوب، ولا تقف على حكم الحاكم، ولا على حضور مجلسه إلا في الغنة، ولا يرجع بالأثر في عيوب النكاح، إذا فسخ النكاح بالعيوب فلا نفقة، ولا سكنى للحائل، وفي نفقة الحاصل وسكنهاها. فإن الفسخ يقطع آثار النكاح، بخلاف الطلاق.^{١٢}

إذا فسخ بعيوب طارئ فلا رجوع له بالغير اتفاقاً، وإن فسخ بعيوب مقارن للعقد؛ فإن قلت لا يرجع إذا غير بالحرية، فهاهنا أولى، فإن قلت يرجع، رجع على الولي إن عرف العيوب، وإن جهلة فله خيار. وإن قلت يرجع على المخالف، رجع إن كان محراً للزوجة، والا ففيه خيار. ولو قلت لا يرجع على المخالف، فعلمت المرأة، وكانت، ففي الزوج الجهل بخيار الرتق والقرن، والضابط لاستقطاع الخيار: أن كل ما يشعر بالخطأ من وطء، أو تأخير، أو جهل، أو غير ذلك، إذا أدعى الجهل به؛ فإن غلب على الظن كذب المدعى لم تقبل دعواه، وإن أمكن صدقه على بعد، كذلكى الجهل برد المبيع بالعيوب، لم نصدقه، ولو صدقه البائع على الجهل ثبت الخيار اتفاقاً.^{١٣}

^{١٢} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفظي، بداية المجتهد ونهاية المقتضى، ج ٤، ص ٧٤.

^{١٣} عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، العافية في اختصار النهاية، ج ٥ (الطبعة الأولى)؛ دار التوادر: بيروت / لبنان، ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م) ص ٢١٥/٢٠٢.

٤. الفسخ بعد الزواج في الدخول

ينقسم الفسخ بعد الزواج في الدخول إلى قسمين:

أ. الفسخ إن كان قبل الدخول فلا مهر للزوجة المعيبة، ولا متعة لها، سواء أكان

الفسخ منه أو منها. لأن الفسخ إن كان منها، فقد وحدت الفرقة من قبلها،

وإن كان منه، فلَا يُفسخ لعيبها الذي أدى به عليه.

ب. وإن كان الفسخ بعد الدخول أو الخلوة، فلها المهر، لأنه استقر بالدخول،

ولكنه يرجع به الزوج على من غرر من زوجة عاقلة، أو ولد، أو وكيل.^{٤٤}

جمهوّر العلّماء يحصرون العيوب في النكاح إلى نوعين:

الأول: عيوب قمع الوطء، ففي الرجل جب ذكره، وقطع خصيته، وعنته، وفي

المرأة الرتق والقرن والعقل.^{٤٥}

الثاني: عيوب متفقة، أو معدية، وهي الجذام، والبرص، والجنون، والباسور،

والناسور، والقروه السائلة في الفرج، فجمهوّر العلّماء يحصرون عيوب النكاح

^{٤٤} أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التميمي، توضيح الأحكام من بلوغ المقام، ج ٥ (الطبعة الخامسة)، مكتبة الأسدى، مكة المكرمة، ٢٢٢٢/٣٥١٤٢٣م)، ص ٢٠٠-٢٥٥.

^{٤٥} أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التميمي، توضيح الأحكام من بلوغ المقام، ج ٥، ص ٢٣٢.

على هذين النوعين، والاختلاف بينهم يسير في اقتصار بعضهم على بعضها، أو

اعتبارها كلها عيباً.^{٦٦}

من أعجب ما ادعى فيه الاتفاق أو الإجماع بين أهل العلم حصر العيوب التي

يفسخ بها النكاح أو ادعاء الاتفاق في من الفسخ عيوب أخرى كالعمى والعرج وقطع

اليدين والرجلين وجود المخالف الشاذ في اعتبار العقم عيناً يفسخ به النكاح وأن عامة

أهل العلم لا يعتبرونه عيناً مع أن العيب الذي يفسخ به النكاح، وإذا تم الفسخ بحكم

الحاكم أو برد الحكم الأمر إلى الزوجة فاختارت الفسخ ففسخ النكاح فهل يكون فسخاً

أو طلاقاً؟ في المسألة مذهبان بالأول قال الشافعي وهو المعتمد عند الحنابلة، وبالثاني

قال أبو حنيفة ومالك والشوري وهو عندهم طلاق واحدة باتفاق الحاكم.^{٦٧}

كما ذكر في بيان السائقة، وكما بينت الباحثة الإختلاف العلماء في هذه المسألة.

فالباحثة ترجح على القول الذي يدل على الرضاء بعيبه ولا يفسخ الزواج ويستمره ما دامت

إزالة ممكنة. لأن اليوم فقد توصلت الخبرة الطبية إلى عملية جراحية لإزالتها في مدة يسيرة. فلا

يشت خيار الفسخ ما دامت إزالتها ممكنة، وما دام الزوج يباشر بالمعروف إلى الزوجة ولا يخالف

الشريعة.

^{٦٦} أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التسيمي، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، ج ٥، ص ٢٣٢

^{٦٧} محمد نعيم محمد هاني سامي، موسوعة مسائل الحμμور في الفقه الإسلامي، ج ٢ (الطبعة الثانية) دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: مصر، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م)، ص ٦٩١

الباب الخامس

الخاتمة

أ. الخلاصة

هذا البحث يشمل على حكم الناشئ بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه

الإسلامي، وبعد البيان يتضح لنا فيما يلي:

١. أن حكم إخفاء العيوب قبل الزواج، إن علمت عيوبه قبل النكاح فلا خيار

لها، وإن جهلت ثبت الخيار وقوته فرع صحة النكاح، وقياس العلماء على

العيوب كالبيع في إخفاء أحد المتعاقدين قبل الزواج، وهو يعتبر العرش في

تدليس المقصان ما في جسمه.

٢. أن حكم الناشئ بظهور العيوب بعد الزواج فيه قولان وهم قويين ينقض

القدر، يعني يجب الخيار هل يفسخ الزواج بوجود العيب، أو رضيت بهيه

ويستمر الزواج.

فالباحثة تحمل على هذا القول، وهو يجب الخيار بين الزوجين هل يفسخ

الزواج بوجود العيب أو رضيت بهيه ويستمر الزواج، لأنهما الذان يعيشان

معا فال الخيار يعود إليهما.

تمسكت باحثة بقول الجمهور لأنهم مازالوا أقرب إلى زمان النبي صلى الله عليه وسلم، والجمهور معروف عندنا.

ب. الاقتراحات:

في ختام هذا البحث قدمت الباحثة بعض الاقتراحات، رجاء أن يكون هذا البحث نافعًا لِـ **وَجْمِيعِ الْفَارَّانِ وَالْقَارَائِينَ**

١. هذا البحث فاقد ونافق عن المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع ليس سهلاً قد

صعب على أحد المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع فأقترح للباحثين من بعد

قائمين بإتمام هذا البحث المترافق مع **محمد رسول الله** ﷺ.

٢. على جميع المسلمين أن يعرفوا معرفة الأحكام الفقهية المتعلقة بالعيوب، خاصة

الأحكام المتعلقة بعيوب الزواج.

٣. على جميع المسلمين أن يعرفوا اختلاف العلماء في المسئلة الفقهية المتعلقة بعيوب

الزواج، خاصة اختلافهم في مسئلة حكم الناشئ بظهور العيوب بعد الزواج.

هذه هي بعض الإقتراحات التي قدمتها. عسى الله أن يقبل هذا الجهد وأن ينفع

لي وجميع المسلمين وال المسلمات. تم هذا البحث، والحمد لله رب العالمين. وصلى الله

على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الإسلامية، وزارة الأوقاف والشئون. الموسوعة الفقهية الكويتية. الطبعة الثانية؛ الكويت،

طبع الوزارة، ٤٠٤٠ هـ ١٤٢٧ م.

الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن. شرح مختصر المنهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان

ابن الحاجب المالكي. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية: بيروت/لبنان،

١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

البخاري، محمد بن إسحاق أبو عبد الله الجعفي. صحيح البخاري. الطبعة الأولى؛ دار

طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ.

التميمي، أبو عبد الرحمن عبد الله بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن

إبراهيم البسام. توضيح الأحكام من بلوغ المرام. الطبعة الخامسة؛ مكتبة

الأمسي: مكة المكرمة، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

التويجري، محمد بن إبراهيم بن عبد الله. موسوعة الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى؛ بيت

الأفكار الدولية، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

الشعلي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم. الكشف والبيان في التفسير القرآن. الطبعة الأولى؛

جدة: دار التفسير، ٢٠١٥ هـ / ٤٣٦ م.

الشعلي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف. الجوهر الحسان في تفسير القرآن.

الطبعة الأولى؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨ هـ.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزبيني الشافعي. كتاب التعريفات. الطبعة الأولى؛ دار

الكتب العلمية: بيروت/لبنان، ١٩٧٣ هـ / ١٤٠٣ م.

جيরين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله. شرح أحضر المختصرات. بدون الطبيعة

والنشر.

جييرين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله. توصيف الأقضية في الشريعة الإسلامية. الطبعة

الأولى؛ بدون الناشر، ٢٠٠٣ هـ / ٤٢٣ م.

الديبيان، أبو عمر دبيان بن محمد. المعاملات المالية أصلية ومعاصرة. الطبعة الثانية؛

مكتبة الملك فهد الوطنية: الرياض/المملكة العربية السعودية، دون السنة.

الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه شهاب الدين. نهاية المحتاج إلى

شرح المهج. الطبعةأخيرة؛ دار الفكر: بيروت، ٤١٤٠ هـ / ١٩٨٤ م.

الرويفعي، جمال الدين ابن منظور الأنباري. لسان العرب. الطبعة الثالثة؛ بيروت: دار

صادر، ١٤١ هـ.

الرحيلي، محمد مصطفى. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي. الطبعة الثانية؛ دار الخير

للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق/سوريا، ٢٠٠٦/٥١٤٢٧ م.

ساعي، محمد نعيم محمد هاني. موسوعة مسائل الجمهور في الفقه الإسلامي. الطبعة

الثانية؛ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: مصر، ٢٠٠٧/٥١٤٢٨ م.

سالم، أبو مالك كمال بن الصيد. صحيح فقه السنة. الطبعة النشر والتوزيع؛ القاهرة: دار

التوفيقية للتراث، ١٧٢٣هـ/٢٠١٠م.

السلمي، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام.غاية في اختصار النهاية. الطبعة الأولى؛

دار التوادر: بيروت/لبنان، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

الطيار، عبد الله بن محمد. عبد الله بن محمد المطلق. محمد بن إبراهيم الموسى. الفقه

الميسر. الطبعة الأولى؛ مدار الوطن للنشر: الرياض/المملكة العربية السعودية،

١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

العشيمين، محمد بن صالح. فتح ذي الحلال والإكرام بشرح البلوغ المرام. الطبعة الأولى؛

المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦/٥١٤٢٧ م.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد. معجم اللغة العربية المعاصرة. الطبعة الأولى؛ عالم الكتب،

١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل. الطبعة الأولى؛ بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧١/٥١٣٩٠ م.

القططابي، أسامة بن سعيد. علي بن عبد العزيز بن أحمد الخضيري. وجاءة من العلماء.

موسوعة الاجتماعي في الفقه الإسلامي الطبعة الأولى؛ الرياض/المملكة العربية

السعودية: دار الفضيلة، ٢٠٢١/٤٤٣٣ م.

مشعل، طلال. ما هو النكاح استرجاعه: ٢٠٢١/٢٣ ، على الرابط
https://mawdoo3.com (٢٠٢١/١٠/٨,٢٩).

المياوي، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف. المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول. الطبعة الثانية؛ مصر، ١٤٣٢/٢٠١١ م.

النيسابوري، إمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. صحيح مسلم. الطبعة الأولى؛ دار الحديث: القاهرة، ١٤١٨/٥١٤٩٧ م.

الوتشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى. عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق. الطبعة الأولى؛ دار الغرب الإسلامي: بيروت/لبنان،

١٤٣٠/٥١٤٠٩ م.

ترجمة الباحثة

دramaويي، ولدت في بارو سولاويسي الغربية، ٠٥ يوليو ١٩٩٦



البنت الرابعة من الأب منشور بن يمبو والأم رحماتية بنت سيلو.

بدأت الدراسة في المدرسة الإبتدائية الحكومية ٤٦ بارو ٢ سنة

٢٠٠٣ وتحرّجت منها سنة ٢٠٠٩. بعد ذلك التحقت في

المدرسة المتوسطة معهد شيخ حسن اليماني كامبلاجيان بولمان سولاويسي الغربية سنة

٢٠٠٩، وتحرّجت منها ٢٠١٢. واستمرت الباحثة الدراسة في المدرسة الثانوية معهد شيخ

حسن اليماني كامبلاجيان ٢٠١٢، وتحرّجت منها سنة ٢٠١٥. ل محمد رسول

وفي السنة ٢٠١٦ تعلّمت الباحثة اللغة العربية والدراسة الإسلامية في معهد البر بجامعة

محمدية ماكسير سولاويسي الجعوبية، ونالت على شهادة дипломا في ذلك المعهد سنة

٢٠١٨. واصلت الباحثة دراستها في قسم الأحوال الشخصية بجامعة محمدية ماكسير سنة

٢٠١٨ وتحرّجت منها ونالت على شهادة бакалавриус سنة ٢٠٢٢.



FAKULTAS AGAMA ISLAM
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

Jl. Sultan Alauddin No. 259, Menara Iqra Lt. IV Telp. (0411) 866972 Fax 865 588 Makassar 90221



Nomor : 1178 / FAI / 05 / A.2-II / XI / 1443 / 2021

Lamp
Hal

Pengantar Penelitian

Kepada Yang Terhormat,
Ketua LP3M Unismuh Makassar
Di –
Makassar.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Dekan Fakultas Agama Islam Universitas Muhammadiyah Makassar menerangkan bahwa Mahasiswa yang tersebut namanya di bawah ini :

Nama : Darmawati
Nim : 5105261104318
Fakultas/ Prodi : Agama Islam/ Hukum Keluarga (Ahwal Syakhshiyah)
Alamat /No.IIP : Jl. Teduh Bersinar Pertumbuhan Griya Fajar Mas Blok L/14/081245706603

Berharap yang bersangkutan akan mencadangkan penelitian dalam rangka penyelesaian skripsi dengan judul :

الأحكام الناشئة بظهور العيوب بعد الزواج في الفقه الإسلامي
“Hukum-hukum yang Muncul Ketika Nampaknya Alib setelah Pernikahan dalam Tinjauan Fikih Islam.”

Atas kesediaan dan kerjasamanya kami haturkan *Jazaakumullahu Khairan Katsiran.*

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

11 Rabiul Akhir 1443 H.

Makassar,

17 November 2021 M.



Drs. Amarah Mawardi, S.Ag., M.Si.

NBM: 774 234



MAJELIS PENDIDIKAN TINGGI PIMPINAN PUSAT MUHAMMADIYAH UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR

LEMBAGA PENELITIAN PENGEMBANGAN DAN PENGABDIAN KEPADA MASYARAKAT

Jl. Sultan Alauddin No. 259 Telp.866972 Fax (0411)865588 Makassar 90221 E-mail :lp3munismuh@plasa.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Nomor : 5020/05/C.4-VIII/XI/43/2021

12 Rabiuul Akhir 1443

Lamp : 1 (satu) Rangkap Proposal

17 November 2021

Hal : Permohonan Izin Penelitian

Kepada Yth,

Ketua Lembaga Perpustakaan dan Penerbitan
Universitas Muhamamdiyah Makassar
di –

Makassar

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Berdasarkan surat Dekan Fakultas Agama Islam Universitas Muhammadiyah Makassar nomor: 1178/FAI/05/A.2-II/XI/1443/2021 tanggal 17 November 2021, menerima bahwa mahasiswa tersebut di bawah ini :

Nama : DARMAWATI

No. Stambuk : 10526 11043 18

Fakultas : Fakultas Agama Islam

Jurusan : Ahwal Syakhsiyah

Pekerjaan : Mahasiswa

Bermaksud melaksanakan penelitian/pengumpulan data dalam rangka penulisan Skripsi dengan judul :

"Hukum-hukum yang Muncul Ketika Nampaknya Aib setelah Pernikahan dan Tinjauan Fikih Islam"

Yang akan dilaksanakan dari tanggal 24 November 2021 s/d 24 Januari 2022.

Sehubungan dengan maksud di atas, kiranya Mahasiswa tersebut diberikan izin untuk melakukan penelitian sesuai ketentuan yang berlaku.

Demikian, atas perhatian dan kerjasamanya diucapkan Jazakumullah khaeran katika

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





MAJELIS PENDIDIKAN TINGGI PIMPINAN PUSAT MUHAMMADIYAH
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR
UPT PERPUSTAKAAN DAN PENERBITAN

Alamat kantor: Jl. Sultan Alauddin No.259 Makassar 90221 Tlp.(0411) 866972,881593, Fax.(0411) 86558

جامعة محمدية makassar

Nomor : 283/A-4-III/XI/1443 H/ 2021 M
Lampiran :
Hal : Izin Penelitian

12 Rabiul akhir 1443
18 November 2021 M

Kepada Yth.
Bapak Ketua LP3M Unismuh Makassar
di –
Makassar

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Berdasarkan surat LP3M Universitas Muhammadiyah Makassar, nomor: 5020 VIII/XI/43H/2021MTanggal, 12 Rabiul Akhir / 17 November 2021 M, perihal permohonan Izin Penelitian, dengan lengkap mahasiswa yang bersangkutan:

Nama	DARMAWATI
No. Stambuk	: 105261104318
Fakultas	: Fakultas Agama Islam
Jurusan	: Ahwal syakhsiyah
Pekerjaan	: Mahasiswa

Kami dari UPT Perpustakaan dan Penerbitan Universitas Muhammadiyah Makassar pada dasarnya mengajukan permohonan izin penelitian kepada yang bersangkutan untuk mengadakan penelitian/pengumpulan data dan memanfaatkan bahan pustaka ada dalam rangka penulisan Skripsi dengan judul: "Hukum Menjamak Shalat Di Sebabkan Oleh Pesta Perayaan Dalam Tinjauan Fiqhi Islam". Yang akan dilaksanakan pada tanggal, 24 November 2021 s/d 24 Januari 2022 dengan ketentuan menaati aturan dan tata tertib yang berlaku pada Lembaga yang kami bina.

Demikianlah kami sampaikan, dengan kerjasama yang baik diucapkan banyak terima kasih.

Kepala Perpustakaan,
Nursinah., S.Hum.,M.I.P
NBM.964 591

Tembusan:

10. Lp3m
11. Mahasiswa yang bersangkutan
12. Arsip



MAJELIS PENDIDIKAN TINGGI PIMPINAN PUSAT MUHAMMADIYAH
UNIVERSITAS MUHAMMADIYAH MAKASSAR
UPT PERPUSTAKAAN DAN PENERBITAN

Alamat kantor: Jl. Sultan Alauddin NO.259 Makassar 90221 Tlp (0411) 866972,881593, Fax (0411) 865588

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

SURAT KETERANGAN BEBAS PLAGIAT

UPT Perpustakaan dan Penerbitan Universitas Muhammadiyah Makassar,
Menerangkan bahwa mahasiswa yang tersebut namanya di bawah ini:

Nama : Darmawati
NIM : 105261104318
Program Studi : Al - Ahwal Al - Syakhsiyah

Dengan nilai:

No	Bab	Nilai	Ambang Batas
1	Bab 1	9 %	15 %
2	Bab 2	10 %	25 %
3	Bab 3	5 %	15 %
4	Bab 4	5 %	5 %

Dinyatakan telah lulus cek plagiat yang diadakan oleh UPT- Perpustakaan dan Penerbitan
Universitas Muhammadiyah Makassar Menggunakan Aplikasi Turnitin.

Demikian surat keterangan ini diberikan kepada yang bersangkutan untuk dipergunakan
seperlunya.

Makassar, 15 Maret 2022

Mengetahui

Kepala UPT- Perpustakaan dan Penerbitan,

Nursinah, S.Hum.,M.I.P.
NBM. 964 591